موجودة اخرى اداءها لتواكب الضرورات المستجدة، بل وجدت محاولات لتوفير الانسجام والتنسيق بين نشاطات مختلف المؤسسات حققت بعضاً من اهدافها. ولكن نشاط الجهات المعادية واجراءات السلطة الاسرائيلية اعاق نمو التعاون بينها وآخر مهمة بناء النسق الوطني المتكامل.

ويمكن القول بثقة، ان الصعوبات التي نشأت للتوفيق بين الاستجابة لخصوصية الارض المحتلة من جهة، وبين الرغبة المشروعة للتكامل مع العمل الفلسطيني في الخارج من جهة اخرى قد تركت مهمة توفير معادلة تحظى بقبول وطني مطلق بدون حل. اضف الى ذلك ان حاجة مؤسسات الارض المحتلة الى الدعم المالي والادبي الخارجي وفر لبعض مصادر الدعم المغرضة ما كانت تسعى اليه من مبرر ووسيلة لممارسة ضغوط عليها، مما أخر بناء التكامل المنشود. ولكن الوصول الى هذا الهدف يبقى مهمة اولية ما دام الاحتلال قائماً فوق الارض الفلسطينية. ويبقى تحقيقه خياراً وحيداً لا يمكن التخلي عنه. وتصبح مهمة بناء اوسع قدر من التكامل بين انشطة المؤسسات المختلفة البديل المتاح لخطر الاندثار ومهمة ازالة العقبات التي تعترض بناء نسق وطني في رأس جدول اولوياتنا الوطنية.

الدراسات وبناء النموذج المحلي للتنمية:

وحتى نصل الى تصور صحيح لاسلوب علمنا ولرسم اهدافنا لا بد من اجراء مسوح رقمية شاملة رغم ما يعترض ذلك من صعوبات، ذلك لأن دراسة عينة واحدة بغرض تعميم نتائجها قد يؤدي الى بناء صورة مضللة للوضع في الارض المحتلة.

فالاوضاع في الاغوار مثلاً تتباين بشكل واضح في مناطقه المختلفة، وتتمايز اوضاع الاغوار نفسها عن اوضاع المناطق الجبلية في الضفة. ومن ناحية ثانية تتفاوت اوضاع الضفة نفسها عن اوضاع القطاع بشكل واضح. فالظروف المناخية المختلفة بين هذه المناطق، واختلاف طبيعة السكان وعلاقاتهم الاجتماعية، وتباعد ظروف الحياة في مراكز تجمعهم ونوعية وسائل العيش المتاحة لهم، مضافاً اليها الاوضاع القانونية المتباينة بين الضفة والقطاع واختلاف لاجراءات الاسرائيلية فيها تؤكد هذه الحقيقة.

والسؤال الذي يطرح نفسه تحت هذه الظروف هو ما العمل:

من الواضح ان الواقع الذي تعيشه الارض المحتلة لا يسمح للمؤسسات الفلسطينية ببناء جدول اولوياتها بحرية. وعلى العكس من ذلك فان الاجراءات الاسرائيلية تهدف، ضمن ما تهدف اليه، الى اعاقة بناء جدول الاولويات هذا وعرقلة معالجة المشكلات بشكل منطقي. وسبيلها الى ذلك هو فرض جدول اولويات يناسب اهدافها مشفوعاً باجراءات قمعية تعسفية تمنع الوقوف في وجه تطبيقه.

ولهذا السبب واجهت الهيئات المحلية المعنية بالتنمية في الارض المحتلة مهمة وقف التدمير المتعمد للبنية الاساسية الفلسطينية من ناحية، ومسؤولية دفع عملية التنمية ضمن المنظور الوطني من ناحية ثانية. ويبدد هذا التوزيع جزءاً من طاقات مؤسساتنا على قلتها ويخفض نتيجة لذلك من درجة كفاءتها. ورغم هذه الصعوبات يبقى التوزيع للجهد هو الاسلوب الوحيد المتاح امامها.